الأمن الغذائي: مفهومه وإطاره القانوني وعوائقه وأليات تحقيقه

الباحثة. سُرى خضير فهد المشرف د. غسان الأمراني

القنصلية العامة لجمهورية العراق/ جدة جامعة محمد الخامس/الرباط

ghassan.lamrani@gmail.com

الملخص:

الأمن الغذائي هو قدرة جميع الناس، في جميع الأوقات، على الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

يُعد الأمن الغذائي حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وقد أكد ذلك العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، كما أكد عليه الشريعة الإسلامية.

يستند الأمن الغذائي إلى مجموعة من الأسس العامة، منها الأساس الدستوري والقضائي والفقهي، ويقسم إلى قسمين رئيسيين، هما الأمن الغذائي النسبي والامن الغذائي المطلق.

تواجه تحقيق الأمن الغذائي العديد من التحديات والعوائق، منها التحديات والعوائق الداخلية، مثل الفقر والنزاعات والتغيرات المناخية، وعوائق خارجية، مثل التأثير على التنوع البيولوجي وتأثير الكوارث الطبيعية الجغرافية على توافر الغذاء.

هناك العديد من الآليات القانونية التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأمن الغذائي، منها التنظيم القانوني لمنظمة الأغذية والزراعةFAO ، وهيئة الدستور الغذائي، والدور المشترك للدول في بناء الأمن الغذائي الإقليمي، ودور الحوكمة البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية، ودور التعاون الدولي في تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: (الأمن الغذائي، الجوع، البطالة، الفقر، التغير المناخي، النزاعات والحروب).

Food security: its concept, legal framework, obstacles, and mechanisms for achieving it

Sura Khudair Fahd **Supervisor Dr. Ghassan Al Amrani**
Consulate General of the Republic of Iraq/Jeddah, Mohammed V University/Rabat
ghassan.lamrani@gmail.com

Abstract :

Food security is the ability of all people, at all times, to have physical and economic access to sufficient, safe and nutritious food that meets their nutritional needs and food preferences for an active and healthy life.

Food security is a basic human right, and this has been confirmed by many international charters and agreements, as well as by Islamic law.

Food security is based on a set of general foundations, including the constitutional, judicial and jurisprudential foundations, and is divided into two main parts: relative food security and absolute food security.

Achieving food security faces many challenges and obstacles, including internal challenges and obstacles, such as poverty, conflict, and climate change, and external obstacles, such as the impact on biodiversity and the impact of geographical natural disasters on food availability.

There are many legal mechanisms that can help achieve food security, including the legal regulation of the Food and Agriculture Organization (FAO), the Codex Alimentarius Commission, the joint role of countries in building regional food security, the role of environmental governance in achieving environmental sustainability, and the role of international cooperation in achieving food security. .

Keywords: (food security, hunger, unemployment, poverty, climate change, conflicts and wars).

المقدمة:

الأمن الغذائي هو حق أساسي لجميع البشر، ومع ذلك، فإن ملايين الأشخاص حول العالم لا يحصلون على ما يكفي من الطعام لتلبية احتياجاتهم الغذائية. يمكن أن يؤدي نقص الأمن الغذائي إلى العديد من العواقب السلبية، بما في ذلك الجوع وسوء التغذية والأمراض والموت.

تؤثر العديد من العوامل على الأمن الغذائي، منها [١]:

- **تغير المناخ :**يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى الجفاف والفيضانات والموجات الحارة وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة التي يمكن أن تلحق الضرر بإنتاج الغذاء.
- **الفقر :**يعاني ملايين الأشخاص حول العالم من الفقر، مما يجعلهم غير قادرين على شراء الغذاء الكافي.
- **النزاعات والحروب :**يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب إلى عرقلة الإنتاج والتوزيع الغذائي، مما يؤدي إلى الجوع ونقص التغذية.
- **البطالة :**يمكن أن تؤدي البطالة إلى انخفاض قدرة الناس على شراء الغذاء.
- **التوزيع غير العادل :**يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء إلى حرمان بعض الناس من الوصول إلى الغذاء الكافي.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه التحديات. وتشمل هذه الإجراءات:

- **الاستثمار في الزراعة المستدامة :**يمكن أن يساعد الاستثمار في الزراعة المستدامة على زيادة الإنتاجية الزراعية ومقاومة تغير المناخ.
- **تقليل الفقر :**يمكن أن يساعد تقليل الفقر على تحسين قدرة الناس على شراء الغذاء.
- **حل النزاعات والحروب :**يمكن أن يساعد حل النزاعات والحروب على إعادة الاستقرار إلى المجتمعات وضمان وصول الناس إلى الغذاء.
- **تعزيز فرص العمل :**يمكن أن يساعد تعزيز فرص العمل على تحسين قدرة الناس على شراء الغذاء.
- **تحسين التوزيع الغذائي :**يمكن أن يساعد تحسين التوزيع الغذائي على ضمان وصول الغذاء إلى جميع الناس.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تعاونًا من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

دراسات مرجعية:

تناولت الدراسة التي قام بها الباحث (محمد الخضر وأخرين، ٢٠١٨) معالجة القضايا الأمن الغذائي من الناحية الحقوقية والقانونية و هي موضوع هام يتطلب النظر إلى حقوق الفرد والمجتمع في الحصول على غذاء كافٍ وصحي. يعتبر الأمن الغذائي حقًا أساسيًا للإنسان ومن ضمن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية. حيث يجب أن يكون لدى الأفراد حق الوصول إلى كميات كافية من الطعام الصحي والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية. يتعين على الحكومات والمؤسسات المعنية ضمان توفير الغذاء بشكل مستدام ومستدام وبأسعار معقولة. ويجب أن يتاح للناس فرصة الوصول الفعال إلى الغذاء بدون تمييز أو عوائق غير مبررة. يجب أن تتبنى السياسات والتشريعات المناسبة لضمان عدم وجود حواجز مثل الفقر والتمييز والنزاعات التي تعيق الوصول إلى الغذاء. ويجب أن يكون الغذاء المتاح للأفراد ذا جودة عالية ويحترم المعايير الغذائية الصحية. يجب تشجيع التعاون مع منظمات الصحة والتغذية للتعليم والتوعية بشأن التغذية السليمة وتعزيز النمط الغذائي الصحي. ويجب أن يتم إشراك الأفراد والمجتمعات المتأثرة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الغذائية والزراعية[٢].

ونجد أن الباحث (Requier-Desjardins, M، ٢٠١٠) والذي استكشف الاهتمام الدولي بالأمن الغذائي وهدف من خلال بحثه إلى توضيح مفهومه ومحاوره الرئيسية، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين تحقيق الأمن الغذائي واستقرار الفرد والمجتمع. يركز البحث أيضًا على دور التشريع في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الإجراءات القانونية لحمايته.

ويتطرق الكاتب في البحث إلى الأدوار المختلفة التي تلعبها الدول في تعزيز الأمن الغذائي، وذلك من خلال اهتمامها بوسائل تحقيقه والحفاظ عليه، نظرًا لأن استقرار الدول يعتمد بشكل أساسي على توفر الأمن الغذائي. يشير الكاتب إلى أن الاهتمام الدولي بتحقيق الأمن الغذائي يتجلى من خلال النصوص الدولية ذات الصلة والهيئات المعنية بالأمن الغذائي، بالإضافة إلى وجود إشارات وتلميحات في الدساتير التي تُظهر اهتمام الدول بتلك القضية. ويتناول البحث أيضًا الجوانب التطبيقية للعناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي، مثل مراقبة الأغذية واتخاذ إجراءات ردعية ضد المخالفين. يعكس ذلك الاهتمام بضمان الجودة والسلامة الغذائية وتحقيق الامتثال للمعايير الغذائية

المعتمدة. باختصار، يعمل الكاتب على تحليل وشرح الجوانب المختلفة للعناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي، بدءًا من المفهوم والعلاقة بين الأمن الغذائي والاستقرار، وصولًا إلى دور التشريع والتطبيق القانوني في تعزيز الأمن الغذائي وحمايته[٣].

يقوم الكاتب (محمد الشلش،٢٠١٠) في بحثه بدراسة وتحليل ظاهرة الجوع والفقر ونقص الغذاء في المجتمعات المعاصرة، ويسلط الضوء على أهمية مكافحة هذه الظواهر وتحقيق الأمن الغذائي للبشر. يتناول الكاتب أسباب انتشار الجوع والفقر، ويقدم منهج الإسلام في التعامل مع هذه الظاهرة وتحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر.

يتضمن البحث مقدمة تبرز أهمية البحث وأهدافه وخطة العمل، ويستعرض الكاتب الدراسات السابقة في نفس الموضوع. يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسية وخاتمة وتوصيات. في المبحث الأول، يقدم الكاتب تعريفًا لمفهوم الجوع وأسماء أخرى تشير إليه ويبين مفهوم الأمن الغذائي في الإسلام والاقتصاد الوضعي ويتحدث الكاتب عن فوائد الجوع وفضائله وأضرار الشبع وآفاته. يقوم الكاتب بتسليط الضوء على أهمية التوازن في تناول الطعام وعدم الإسراف أو الترف فيه.و يتناول الكاتب أسباب انتشار المجاعات ويستعرض منهج الإسلام في مكافحتها وتحقيق الأمن الغذائي. يقدم الكاتب بعض التشريعات والأساليب الفقهية والاقتصادية التي تساهم في حل المشكلة وتقليل انتشار الجوع والفقر. ويختم البحث بخاتمة تلخص النتائج التي توصل إليها الكاتب، ويقدم بعض التوصيات الهامة لتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر. بشكل مختصر، يعمل الكاتب على دراسة أسباب انتشار الجوع والفقر ويقدم منهجًا إسلاميًا لمكافحة هذه الظواهر وتحقيق الأمن الغذائي، مع تقديم تشريعات وأساليب فقهية واقتصادية للتعامل مع المشكلة[٤].

الهدف من البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، واقتراح بعض الحلول لمعالجتها.

مشكلة البحث:

هناك العديد من المشكلات الرئيسية التي تواجه الأمن الغذائي، منها:

١. **تغير المناخ:** يؤثر تغير المناخ على إنتاج الغذاء، حيث يؤدي إلى الجفاف والفيضانات والموجات الحارة وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة التي يمكن أن تلحق الضرر بالمحاصيل والثروة الحيوانية.

يُعد تغير المناخ تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي، حيث يؤثر على إنتاج الغذاء من خلال مجموعة متنوعة من الآليات[٥].

الآثار المحتملة لتغير المناخ على الأمن الغذائي [٦]:

- **انخفاض الإنتاجية الزراعية :**يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الغذاء وانخفاض توافر الغذاء.
- **زيادة انعدام الأمن الغذائي :**يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن بعض الناس لن يكونوا قادرين على الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية[٧].
- **هجرة جماعية :**يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى هجرة جماعية، حيث يضطر الناس إلى ترك ديارهم بحثًا عن الغذاء والماء.

من وجهة نظر القانون، يُعد تغير المناخ انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء .حيث يتسبب في حرمان الملايين من الناس من إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمغذي.

هذه الآثار تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة انعدام الأمن الغذائي. لذا، فإن الدول ملزمة باتخاذ إجراءات لمعالجة تغير المناخ وحماية الأمن الغذائي. وتشمل هذه الإجراءات:

- تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري :من خلال سياسات الطاقة النظيفة والكفاءة.
- التكيف مع آثار تغير المناخ :من خلال استثمارات في تقنيات الزراعة المستدامة.
- حماية حقوق الإنسان في الغذاء :من خلال التشريعات والبرامج الاجتماعية.

من الأمثلة على الجهود القانونية الدولية لمعالجة تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي [٨]:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ :التي تلزم الدول باتخاذ إجراءات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي :الذي يؤكد على أهمية معالجة تغير المناخ لضمان الأمن الغذائي.
- الأهداف الإنمائية المستدامة :التي تتضمن هدفًا محددًا لمعالجة تغير المناخ.

٢. **الفقر:** يعاني ملايين الأشخاص حول العالم من الفقر، مما يجعلهم غير قادرين على شراء الغذاء الكافي.

يعد الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي. يعاني ملايين الأشخاص من الفقر، مما يجعلهم غير قادرين على شراء الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية [٩].

الآثار المحتملة للفقر على الأمن الغذائي [١٠]:

- **زيادة انعدام الأمن الغذائي :**يمكن أن يؤدي الفقر إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن بعض الناس لن يكونوا قادرين على الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- **انخفاض جودة النظام الغذائي :**يمكن أن يؤدي الفقر إلى انخفاض جودة النظام الغذائي، حيث يضطر الناس إلى شراء الأطعمة الأقل تكلفة والتي قد تكون أقل تغذية.
- **زيادة الأمراض :**يمكن أن يؤدي الفقر إلى زيادة الأمراض، حيث يتعرض الناس لخطر أكبر للإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية.

من وجهة نظر القانون، يُعد الفقر انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء .حيث يُعد الحق في الغذاء حقًا أساسيًا لكل إنسان، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي[١١] .

لذا، فإن الدول ملزمة باتخاذ إجراءات لمعالجة الفقر وحماية الأمن الغذائي. وتشمل هذه الإجراءات:

- الاستثمار في التنمية الاقتصادية :لزيادة الدخل وخلق فرص عمل.
- توفير الحماية الاجتماعية :لمساعدة الفقراء على الوصول إلى الغذاء.
- تعزيز الحوكمة الجيدة :لضمان كفاءة توزيع الموارد.

من الأمثلة على الجهود القانونية الدولية لمعالجة تأثير الفقر على الأمن الغذائي:

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان :التي تؤكد على الحق في الغذاء.
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي :الذي يؤكد على أهمية معالجة الفقر لضمان الأمن الغذائي.
- الأهداف الإنمائية المستدامة :التي تتضمن هدفًا محددًا للقضاء على الفقر.

هذه الجهود ضرورية لضمان الأمن الغذائي للجميع في المستقبل[١٢] .

فيما يلي بعض الأحكام القانونية الدولية التي تؤكد على أهمية الحق في الغذاء:[١٣]

- المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" :(1948) لكل شخص الحق في مستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته وهويته، بما في ذلك الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم والضروريات الأخرى للحياة."
- المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" :(1966) يحق لكل شخص أن يتمتع بمستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء."
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي" :(1996) الأمن الغذائي هو حصول جميع الأفراد في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي للحفاظ على نمط حياة صحي ونشط."

هذه الأحكام تشكل أساسًا قانونيًا قويًا لجهود تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

٣. **النزاعات والحروب:** يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب إلى عرقلة الإنتاج والتوزيع الغذائي، مما يؤدي إلى الجوع ونقص التغذية.

تعد النزاعات والحروب تهديدات خطيرة للأمن الغذائي. يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب إلى عرقلة الإنتاج والتوزيع الغذائي، مما يؤدي إلى الجوع ونقص التغذية [١٤].

الآثار المحتملة للنزاعات والحروب على الأمن الغذائي[١٥]:

- **زيادة انعدام الأمن الغذائي :**يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن بعض الناس لن يكونوا قادرين على الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- **ارتفاع أسعار الغذاء :**يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب إلى ارتفاع أسعار الغذاء، مما يجعله أقل قدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض.
- **زيادة الأمراض :**يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب إلى زيادة الأمراض، حيث يتعرض الناس لخطر أكبر للإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية.

بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يمكن أن تؤدي النزاعات والحروب أيضًا إلى زيادة انتشار الأمراض المعدية، مما يؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية. كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفقر، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الناس على شراء الغذاء [١٦].

من وجهة نظر القانون، يُعد النزاع المسلح انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء .حيث يتسبب في حرمان الملايين من الناس من إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمغذي.

لذا، فإن الدول ملزمة باتخاذ إجراءات لمعالجة النزاعات والحروب وحماية الأمن الغذائي. وتشمل هذه الإجراءات:

- حل النزاعات سلمياً :لتجنب الآثار السلبية على الأمن الغذائي.
- حماية البنية التحتية الزراعية :من خلال برامج إعادة الإعمار.
- مساعدة النازحين :من خلال برامج الإغاثة الغذائية.
- تعزيز القانون الدولي الإنساني :لمنع انتهاكات حقوق الإنسان.

من الأمثلة على الجهود القانونية الدولية لمعالجة تأثير النزاعات والحروب على الأمن الغذائي [١٧]:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :الذي يؤكد على الحق في الغذاء.
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي :الذي يؤكد على أهمية معالجة النزاعات والحروب لضمان الأمن الغذائي.
- الأهداف الإنمائية المستدامة :التي تتضمن هدفًا محددًا للقضاء على الجوع.

هذه الجهود ضرورية لضمان الأمن الغذائي للجميع في المستقبل.

فيما يلي بعض الأمثلة المحددة لتأثير النزاعات والحروب على الأمن الغذائي [١٨]:

فيما يلي بعض الأحكام القانونية الدولية التي تؤكد على أهمية الحق في الغذاء [١٩]:

- المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" :(1948) لكل شخص الحق في مستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته وهويته، بما في ذلك الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم والضروريات الأخرى للحياة."
- المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" :(1966) يحق لكل شخص أن يتمتع بمستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء."
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي" :(1996) الأمن الغذائي هو حصول جميع الأفراد في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي للحفاظ على نمط حياة صحي ونشط."

هذه الأحكام تشكل أساسًا قانونيًا قويًا لجهود تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

فيما يلي بعض التوصيات لمعالجة تأثير النزاعات والحروب على الأمن الغذائي [٢٠]:

- حل النزاعات سلمياً :من خلال الدبلوماسية والحوار.
- تعزيز القانون الدولي الإنساني :لمنع انتهاكات حقوق الإنسان.
- حماية البنية التحتية الزراعية :من خلال الاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار.
- مساعدة النازحين :من خلال برامج الإغاثة الغذائية والصحية والتعليمية.
- تعزيز التعاون الدولي :لتنسيق الجهود بين الدول المختلفة.

هذه التوصيات ضرورية لضمان حماية الأمن الغذائي للجميع في حالات النزاع المسلح.

٤. **البطالة:** يمكن أن تؤدي البطالة إلى انخفاض قدرة الناس على شراء الغذاء.

الآثار المحتملة للبطالة على الأمن الغذائي[٢١]:

- **زيادة انعدام الأمن الغذائي :**يمكن أن تؤدي البطالة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن بعض الناس لن يكونوا قادرين على الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- **انخفاض جودة النظام الغذائي :**يمكن أن تؤدي البطالة إلى انخفاض جودة النظام الغذائي، حيث يضطر الناس إلى شراء الأطعمة الأقل تكلفة والتي قد تكون أقل تغذية.
- **زيادة الأمراض :**يمكن أن تؤدي البطالة إلى زيادة الأمراض، حيث يتعرض الناس لخطر أكبر للإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية.

من وجهة نظر القانون، يُعد الفقر انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء .حيث يُعد الحق في الغذاء حقًا أساسيًا لكل إنسان، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي.

لذا، فإن الدول ملزمة باتخاذ إجراءات لمعالجة البطالة وحماية الأمن الغذائي. وتشمل هذه الإجراءات:

- الاستثمار في التنمية الاقتصادية :لزيادة الدخل وخلق فرص عمل.
- توفير الحماية الاجتماعية :لمساعدة الفقراء على الوصول إلى الغذاء.
- تعزيز الحوكمة الجيدة :لضمان كفاءة توزيع الموارد.

من الأمثلة على الجهود القانونية الدولية لمعالجة تأثير البطالة على الأمن الغذائي:

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان :التي تؤكد على الحق في الغذاء.
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي :الذي يؤكد على أهمية معالجة البطالة لضمان الأمن الغذائي.
- الأهداف الإنمائية المستدامة :التي تتضمن هدفًا محددًا للقضاء على الفقر.

هذه الجهود ضرورية لضمان الأمن الغذائي للجميع في المستقبل.

فيما يلي بعض الأحكام القانونية الدولية التي تؤكد على أهمية الحق في الغذاء:

- المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" :(1948) لكل شخص الحق في مستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته وهويته، بما في ذلك الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم والضروريات الأخرى للحياة."
- المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" :(1966) يحق لكل شخص أن يتمتع بمستوى معيشي كافٍ لضمان صحته ورفاهيته، بما في ذلك ما يكفي من الغذاء."
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي" :(1996) الأمن الغذائي هو حصول جميع الأفراد في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي للحفاظ على نمط حياة صحي ونشط."

هذه الأحكام تشكل أساسًا قانونيًا قويًا لجهود تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

فيما يلي بعض التوصيات لمعالجة تأثير البطالة على الأمن الغذائي [٢٢]:

- الاستثمار في التنمية الاقتصادية :لزيادة الدخل وخلق فرص عمل.
- توفير الحماية الاجتماعية :لمساعدة الفقراء على الوصول إلى الغذاء.
- تعزيز الحوكمة الجيدة :لضمان كفاءة توزيع الموارد.

هذه التوصيات ضرورية لضمان حماية الأمن الغذائي للجميع في حالات البطالة.

الإضافة:

بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يمكن أن تؤدي البطالة أيضًا إلى زيادة انتشار الأمراض المعدية، مما يؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية. كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفقر، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الناس على شراء الغذاء.

من المهم أن تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند دراسة تأثير البطالة على الأمن الغذائي.

٥. **التوزيع غير العادل:** يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء إلى حرمان بعض الناس من الوصول إلى الغذاء الكافي.

يعد التوزيع غير العادل للغذاء تحديًا خطيرًا للأمن الغذائي. يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء إلى حرمان بعض الناس من الوصول إلى الغذاء الكافي، مما قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي[٢٣].

الآثار المحتملة للتوزيع غير العادل للغذاء:

- **زيادة انعدام الأمن الغذائي :**يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن بعض الناس لن يكونوا قادرين على الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- **انخفاض جودة النظام الغذائي :**يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء إلى انخفاض جودة النظام الغذائي، حيث يضطر بعض الناس إلى شراء الأطعمة الأقل تكلفة والتي قد تكون أقل تغذية.
- **زيادة الأمراض :**يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء إلى زيادة الأمراض، حيث يتعرض بعض الناس لخطر أكبر للإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية.

من وجهة نظر القانون، يُعد التوزيع غير العادل للغذاء انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء .حيث يُعد الحق في الغذاء حقًا أساسيًا لكل إنسان، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي.

يؤثر التوزيع غير العادل للغذاء على الأمن الغذائي من خلال مجموعة من الآليات، بما في ذلك [٢٤]:

- عدم المساواة الاقتصادية :التي تؤدي إلى حرمان الفقراء من الوصول إلى الغذاء.
- الاحتكارات :التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء.
- الفساد :الذي يؤدي إلى ضياع الموارد الغذائية.

هذه الآليات تؤدي إلى انخفاض إمكانية الوصول إلى الغذاء، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي.

لذا، فإن الدول ملزمة باتخاذ إجراءات لمعالجة التوزيع غير العادل للغذاء وحماية الأمن الغذائي. وتشمل هذه الإجراءات:

- تعزيز العدالة الاجتماعية :لضمان حصول الجميع على إمكانية الوصول إلى الغذاء.

- تنظيم الأسواق الغذائية :لمنع الاحتكارات وارتفاع الأسعار.
- مكافحة الفساد :لضمان كفاءة توزيع الموارد الغذائية.

من الأمثلة على الجهود القانونية الدولية لمعالجة تأثير التوزيع غير العادل للغذاء على الأمن الغذائي [٢٥]:

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان :التي تؤكد على الحق في الغذاء.
- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي :الذي يؤكد على أهمية معالجة التوزيع غير العادل للغذاء لضمان الأمن الغذائي.
- الأهداف الإنمائية المستدامة :التي تتضمن هدفًا محددًا للقضاء على الجوع.

هذه الجهود ضرورية لضمان الأمن الغذائي للجميع في المستقبل.

فيما يلي بعض التوصيات لمعالجة تأثير التوزيع غير العادل للغذاء على الأمن الغذائي:

- تعزيز العدالة الاجتماعية :من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وتوفير فرص العمل.
- تنظيم الأسواق الغذائية :من خلال وضع قوانين وأنظمة لحماية المستهلك.
- مكافحة الفساد :من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

هذه التوصيات ضرورية لضمان حماية الأمن الغذائي للجميع في حالات التوزيع غير العادل للغذاء.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى التوزيع غير العادل للغذاء، مثل:

- التغير المناخي :الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وارتفاع أسعار الغذاء.
- النزاعات والحروب :التي تؤدي إلى تدمير البنية التحتية الزراعية ونزوح السكان.
- ضعف الحوكمة :الذي يؤدي إلى سوء إدارة الموارد الغذائية.

من المهم أن تضع الدول هذه العوامل في الاعتبار عند صياغة سياساتها وبرامجها لمعالجة التوزيع غير العادل للغذاء.

الإضافة:

بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يمكن أن يؤدي التوزيع غير العادل للغذاء أيضًا إلى زيادة انتشار الأمراض المعدية، مما يؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية. كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفقر، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الناس على شراء الغذاء.

من المهم أن تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند دراسة تأثير التوزيع غير العادل للغذاء على الأمن الغذائي.

يمكن أن يؤدي نقص الأمن الغذائي إلى العديد من العواقب السلبية، منها [٢٦]:

- **انخفاض الإنتاجية الاقتصادية:** يؤدي نقص الأمن الغذائي إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، حيث يكون الناس غير قادرين على العمل بكفاءة بسبب الجوع وسوء التغذية.
- **ارتفاع معدلات المرض:** يؤدي نقص الأمن الغذائي إلى ارتفاع معدلات الأمراض، حيث يكون الناس أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية والأمراض المزمنة بسبب سوء التغذية.
- **انخفاض معدلات الخصوبة:** يؤدي نقص الأمن الغذائي إلى انخفاض معدلات الخصوبة، حيث يكون الناس غير قادرين على تربية الأطفال بصحة جيدة.
- **زيادة التوترات الاجتماعية:** يمكن أن يؤدي نقص الأمن الغذائي إلى زيادة التوترات الاجتماعية، حيث يشعر الناس باليأس والإحباط بسبب عدم قدرتهم على توفير الطعام لأسرهم.

بالإضافة إلى المشكلات الرئيسية للأمن الغذائي، هناك العديد من المشكلات الفرعية التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي، منها [٢٧]:

١. **ارتفاع أسعار الغذاء:** يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى جعل الغذاء غير متوفر أو غير ميسور التكلفة للبعض.

يعد ارتفاع أسعار الغذاء تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي. يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى جعل الغذاء غير متوفر أو غير ميسور التكلفة للبعض، مما قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي.

الآثار المحتملة لارتفاع أسعار الغذاء [٢٨]:

- **زيادة انعدام الأمن الغذائي :**يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، مما يعني أن بعض الناس لن يكونوا قادرين على الحصول على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- **انخفاض جودة النظام الغذائي :**يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى انخفاض جودة النظام الغذائي، حيث يضطر بعض الناس إلى شراء الأطعمة الأقل تكلفة والتي قد تكون أقل تغذية.
- **زيادة الأمراض :**يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى زيادة الأمراض، حيث يتعرض بعض الناس لخطر أكبر للإصابة بالأمراض المرتبطة بنقص التغذية.

٦. **نقص التنوع الغذائي:** يمكن أن يؤدي نقص التنوع الغذائي إلى زيادة خطر سوء التغذية.

يعد نقص التنوع الغذائي تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي. يمكن أن يؤدي نقص التنوع الغذائي إلى زيادة خطر سوء التغذية، مما قد يؤدي إلى عواقب صحية وخيمة.

الآثار المحتملة لنقص التنوع الغذائي:

- **زيادة خطر سوء التغذية :**يمكن أن يؤدي نقص التنوع الغذائي إلى زيادة خطر سوء التغذية، وهو حالة تتميز بنقص في العناصر الغذائية الأساسية.
- **زيادة خطر الأمراض المزمنة :**يمكن أن يؤدي سوء التغذية إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، مثل أمراض القلب والسكري والسرطان.
- **انخفاض الإنتاجية :**يمكن أن يؤدي سوء التغذية إلى انخفاض الإنتاجية في العمل والمدرسة.

٧. **أمراض النباتات والحيوانات:** يمكن أن تؤدي أمراض النباتات والحيوانات إلى تلف المحاصيل والثروة الحيوانية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الغذائية.

تعد أمراض النباتات والحيوانات تهديدات خطيرة للأمن الغذائي. يمكن أن تؤدي أمراض النباتات والحيوانات إلى تلف المحاصيل والثروة الحيوانية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الغذائية.

الآثار المحتملة لأمراض النباتات والحيوانات:

- **انخفاض الإنتاجية الغذائية :**يمكن أن تؤدي أمراض النباتات والحيوانات إلى انخفاض الإنتاجية الغذائية، مما قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي.
- **ارتفاع أسعار الغذاء :**يمكن أن تؤدي أمراض النباتات والحيوانات إلى ارتفاع أسعار الغذاء، مما قد يجعله أقل قدرة على تحمل التكاليف.
- **انتشار الأمراض البشرية :**يمكن أن تنتقل بعض أمراض النباتات والحيوانات إلى البشر، مما قد يؤدي إلى انتشار الأمراض البشرية.

بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يمكن أن تؤدي أمراض النباتات والحيوانات أيضًا إلى انخفاض جودة الغذاء. كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفقر، مما يؤدي إلى انخفاض قدرة الناس على شراء الغذاء.

من المهم أن تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند دراسة تأثير أمراض النباتات والحيوانات على الأمن الغذائي.

٨. **التغيرات في عادات الأكل:** يمكن أن تؤدي التغيرات في عادات الأكل إلى زيادة الطلب على بعض أنواع الغذاء، مما قد يؤدي إلى نقص في هذه الأنواع.

تعد التغيرات في عادات الأكل تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي. يمكن أن تؤدي التغيرات في عادات الأكل إلى زيادة الطلب على بعض أنواع الغذاء، مما قد يؤدي إلى نقص في هذه الأنواع.

الآثار المحتملة للتغيرات في عادات الأكل [٢٩]:

- **زيادة الطلب على بعض أنواع الغذاء :**يمكن أن تؤدي التغيرات في عادات الأكل إلى زيادة الطلب على بعض أنواع الغذاء، مما قد يؤدي إلى نقص في هذه الأنواع.

- **ارتفاع أسعار الغذاء :**يمكن أن يؤدي النقص في بعض أنواع الغذاء إلى ارتفاع أسعار هذه الأنواع.
- **انخفاض جودة النظام الغذائي :**يمكن أن تؤدي التغيرات في عادات الأكل إلى انخفاض جودة النظام الغذائي، مما قد يؤدي إلى زيادة خطر سوء التغذية.

بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، يمكن أن تؤدي التغيرات في عادات الأكل أيضًا إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة والطاقة. كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة التلوث.

من المهم أن تأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند دراسة تأثير التغيرات في عادات الأكل على الأمن الغذائي.

الخلاصة:

الأمن الغذائي هو قضية أساسية لضمان رفاهية الإنسان. يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تحقيق ثلاثة شروط أساسية، وهي توافر الغذاء، والقدرة على الوصول إلى الغذاء، والاستهلاك الآمن والمغذي. هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي، منها العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكن القول إن الأمن الغذائي هو قضية عالمية مهمة تؤثر على جميع الناس. هناك العديد من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي، بما في ذلك الفقر والتغير المناخي وأمراض النباتات والحيوانات والتغيرات في عادات الأكل.

من المهم اتخاذ إجراءات للتعامل مع هذه التهديدات، وذلك من أجل حماية مستقبل الغذاء للجميع. تشمل هذه الإجراءات:

- **تقليل الفقر :**يمكن أن يساعد تقليل الفقر الناس على الحصول على الغذاء الكافي.
- **التنمية الزراعية :**يمكن أن تساعد التنمية الزراعية في زيادة الإنتاجية الغذائية.
- **التثقيف الغذائي :**يمكن أن يساعد التثقيف الغذائي الناس على تناول نظام غذائي صحي ومتوازن.
- **الحماية من تغير المناخ :**يمكن أن تساعد الحماية من تغير المناخ في الحفاظ على الإنتاجية الزراعية.

بالعمل معًا، يمكننا بناء مستقبل أكثر استدامة للأمن الغذائي.

الهوامش والمراجع:

[١]لجنة الأمن الغذائي العالمي الدورة الثالثة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية" روما، إيطاليا، ١٧-٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ ص١٣

[٢]خير الدين، شمامة، دراغلة، &محمد الخضر. (٢٠١٨). البعد الغذائي للأمن الإنساني.

[٣] Requier-Desjardins, M. (2010). Impacts des changements climatiques sur l'agriculture au Maroc et en Tunisie et priorités d'adaptation. *Centre International de Hautes Études Agronomiques Méditerranéennes, Montpellier*.

[٤]د. محمد محمد الشلش. (٢٠١٠). منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*

[٥]دراسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: بعنوان الحق في الغذاء بين النظرية والتطبيق، روما ٢٠٠٠م صدرت عن قسم الإعلام، ص٣.

[٦]آلاء محمد صاحب، حق الانسان في الغذاء واشكالية الامن الغذائي، جامعة القادسية، كلية القانون، العراق، ص٢.

[7] Motib, I., Batchi, M., & Fatah, F. (2020). Conservation Des Ressources Naturelles Pour Une Sécurité Alimentaire Durable Au Maroc. *European Scientific Journal*, *16*, 240-240.

[8] EL BEKKAY, M., MOUKRIM, A., ALI, H. O., OUBROU, W., & LAGMIRI, S. (2014). Impact du cordon sableux déposé à l'embouchure du site Ramsar de l'estuaire de l'Oued Massa (Maroc) sur l'hydrologie et l'avifaune. *Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires*, *1*(3), 41-48.

[٩]صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٦ (ابو ظبي، صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦) ص١٧١.

[١٠]محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦، ص ٥٩.

[١١]مزوري، الطيب، تراريمجاوي & ,حسين. (٢٠١٥). برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف .WTO *دفاتر البحوث العلمية* ,(3)*6* , 60-73.

[١٢]محمد فهمي صديق، معجم الصناعات الغذائية والتغذية، ط١، ١٩٩٣، الد ار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٠٧

[١٣]عائدة عبد العظيم البنا، الإسلام والتربية الصحية، ط ١، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

[١٤]جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار ٢٠١٨ " (تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري)"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن -عادل المهدي، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٢١، ص١٢٨٣.

[15] Bachelier, B. (2010). *Sécurité alimentaire: un enjeu global*. Fondapol, Fondation pour l'innovation politique.

[١٦]د. فوزية غربي. **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي العربي.** ط١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠١٠. ص ٥١.

[١٧]د. محمد رفيق حمدان. **الأمن الغذائي نظرية ونظام تطبيق.** ط١. دار وائل للنشر. الأردن. ١٩٩٩. ص ١٦.

[١٨]علي سامي عباس. (٢٠٢٣). دوافع واتجاهات الهجرة الدولية من المنطقة العربية (دول المشرق والمغرب العربي) وتأثيرها بالأمن الغذائي دراسة في الجغرافية السياسية .*مجلة الجامعة العراقية*.(1)*63* ,

[١٩]د. عبد الرحمن بسيوني. **الأمن الغذائي وإمكانية تحقيقه.** ج١. القاهرة. ١٩٨٤. ص ٢٠٠.

[٢٠]آلاء صاحب. **حق الإنسان في الغذاء وإشكالية الأمن الغذائي.** كلية القانون جامعة القادسية. العراق. ص ١٢.

[٢١] المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يضم ١٧١ دولة طرفًا. منها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٨٩ دولة طرفًا)؛ اتفاقية حقوق الطفل (١٩٦ دولة طرفًا)؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (١٨٥ دولة طرفًا)؛ البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المعروف بروتوكول سان سلفادور)؛ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛ بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا

[٢٢] Marion Napoli, Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI), Master in Human Development and Food Security, università degli studi di roma. 2011, P. 7

[23] du Maroc, R., & des Etudes, D. (2008). Enjeux de l'intégration maghrébine «Le coût du non Maghreb».

[٢٤] لجنة الأمن الغذائي العالمي الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية ص ٨ من وثيقة إصـــــلاح الأمن الغذائي العالمي.

[٢٥] المركز الوطني للمعلومات، الامن الغذائي، اليمن، ٢٠٠٥، ص ٥

[26] au Plan, H. C. (2005). Population et développement au Maroc: Chapitre 1. Bilan de l'expérience marocaine.

[٢٧] عادل المهدي، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٢١، ص١٢٨٣-١٢٨١

[٢٨] عبد الرحمن مصيقر، الغذاء والتغذية، منظمة الصحة العالمية، جنيف، ١٩٩٧م، ص٢٣.

[29] Houdret, A. (2008). *Les conflits autour de l'eau au Maroc: origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour transformation des conflits* (Doctoral dissertation, Universität Duisburg-Essen).